العرب
الإثنين 2020/08/03
السنة 43 العدد 11778

التغيير في العراق والمافياوي الذي سيعود ليفوز

علي الصراف
كاتب عراقي

الملايين من العراقيين خاضوا جولات متتالية لتظاهرات واحتجاجات تندد بالنظام القائم في بغداد، وتدعو إلى التغيير.

أحد أوجه التغيير المطلوب كان إجراء انتخابات مبكرة على أسس قانونية جديدة تكفل لكل مواطن صوته، وتجعل العراق دائرة انتخابية واحدة، كما تضمن نزاهة عملية التصويت، وإخضاعها لرقابة دولية صارمة.

واستجاب مصطفى الكاظمي لهذه الدعوة، معلنا إجراء الانتخابات في السادس من يونيو العام المقبل.

ولكن حتى ونحن نعرف أن الملايين من العراقيين يرفضون النظام القائم، ويندون بمافياته وفساده، وحتى ولو تم تنفيذ عملية الاقتراع تحت إشراف دولي مباشر، فإن التغيير لن يتم.

يحسن التخلي عن الأوهام. النظام القائم سوف يعيد إنتاج نفسه ويقوي من شوكة المافيات. وأكثر ما ستكون الانتخابات قادرة على فعله هو أن تعيد توزيع الحصص بين عصابات الولي الفقيه. ولن يحدث أي تغيير. وهناك أسباب جديرة بالاعتبار لذلك.

أولا، عصابات الولي الفقيه تملك من أموال النهب والفساد ما يكفي لكي تشتري الضمائر، كما فعلت في كل مرة على امتداد السنوات منذ العام 2003. وهي قوة مسلحة أيضا، تستطيع أن تفرض إرادتها بأعمال الابتزاز والترهيب والترغيب. والبكائيات الحسينية جاهزة، ومثلها خرافة العداء للإمبريالية. ويجب ألا يغيب عن البال، أنها تمتلك قوة عددية تناهز جيشا موازيا. وبحكم أنها عصابات ذات مرجعية نهائية واحدة، فإنها سوف تخدم بعضها البعض. فكل فائز من عصابة، فائز لحساب العصابة المجاورة أيضا.

ولا تخدعنك الأقاويل في ما بينها عن اختلافات أو تناحرات. فهذه حتى وإن كانت حقيقية على مستوى التنافس الشخصي، إلا أنها لا تمتد إلى مستوى الولاء، الذي يقرر لها في النهاية كل شيء. وككل مافيات متصارعة، فإن لها ربا واحدا تعبده وتمتثل لإرادته هو "الأب الأعظم". وهي أنشئت، في الأصل، على هذا الأساس، بحيث تتنافس وتتصارع بل وحتى يقتل بعضها بعضا، ولكن إشارة من إصبع الولي الفقيه، تكفي لكي تعود الأمور إلى النصاب الذي يشاء.

ثانيا، هناك اليوم ما لا يقل عن مليوني متجنس إيراني، هم الظهير القوي لهذه العصابات. ويمكن لأصواتهم، بما أنها كتلة صلبة، أن تغير الكثير من الموازين. وما من سبيل لتفحص أي شيء بالنسبة لأصولهم، أو سلامة هوياتهم. ومثلما أن تلك العصابات نهبت المئات من المليارات، منذ لحظة البداية، على أساس قوائم أعضاء "فضائيين" (لا وجود لهم) من أجل استحصال الرواتب، فالحقيقة هي أن هناك "شعبا فضائيا" يملك كل قرد من قروده عدة هويات، ويستطيع الواحد منهم أن يكون بمفرده أكثر من عشرة ناخبين.

هذا الأمر تم تدبيره وتنظيمه على امتداد سنوات، وترسخ حتى أصبح قوة قاهرة. بمعنى آخر، القدر مثقوب من الأساس. والثقب كبير. والمعنى، من بعد ذلك المعنى، هو أن الشعب العراقي كله، لو خرج عن بكرة أبيه لينتخب حزبا مختلفا، فإن القرد هو الذي سيفوز.

ثالثا، كان يمكن للصوت الكردي أن يكون قوة تغيير. إلا أنه، بانعزالية ظلت تغذي أحلام الانفصال، آثر أن يمنح الاستقرار لسلطة العصابات، وأن يدعمها طالما ظلت تدفع له حصته. هذا الصوت، كان يستفيد في الواقع من الخراب في باقي العراق، لكي يقول "انظروا، نحن مختلفون". ولكن الخراب طاله، وانهارت الأحلام، بل واجتاحت العصابات عقر الدار الذي كان يريد أن يجعل منه عاصمة لدولة الاستقلال.

ولا يوجد في كردستان العراق أي ميل لتغيير وجهة التواطؤ الضمني مع سلطان الولي الفقيه. تغيير الوجهة يتطلب انتماء وطنيا، وشعورا قويا بوحدة العراق وارتباطا وثيقا بمصائر شعبه. وهذا يحتاج إلى فهم جديد، ينظر إلى الاستقلال، ليس من زاوية تخريب العراق وفشله، وإنما من زاوية قوته وازدهاره. والفهم يتطلب وقتا. 200 سنة على الأقل. الدول القوية والشعوب المزدهرة، تعطي أكثر مما تعطي الدول الضعيفة والممزقة. ودولة عصابات خاضعة للولي الفقيه آخر من يمكنه أن يعطي، يستطيع الأكراد، أكثر من غيرهم، أن يروها. ولكن هات من يرى، ومن ثم يفهم.

رابعا، مثلها مثل إيران، فإن الولايات المتحدة صنعت هذا النظام ليبقى. صحيح أنه انقلب ليهزأ من نفوذها، ولكنه حافظ على مصالحها في الوقت نفسه. وهي أرادته، في الأصل، ليكون نظاما مافياويا على الصورة التي نراها الآن بالضبط. من ناحية ليكون دولة فاشلة. ومن ناحية أخرى، لكي تنشر الفشل من خلاله إلى الجوار. انظر إلى هذا الفشل، تجاريا، وستعرف أن المئات من المليارات التي تم نهبها لم تذهب كلها إلى إيران، بل إن قسما كبيرا منها ذهب إلى الولايات المتحدة. الكثير من عقود الفساد، كانت في الواقع عقودا مع شركات أميركية وبريطانية، حصلت على المال، ووفرت الغطاء للفاسدين، ولم تقدم في المقابل إلا زبالة المنتجات، التي كلما ثبت فشلها، جرى التعاقد على غيرها، وهكذا.

> عصابات الولي الفقيه تملك من أموال النهب والفساد ما يكفي لشراء الضمائر كما فعلت في كل مرة على امتداد سنوات وهي قوة مسلحة أيضا تستطيع أن تفرض إرادتها بأعمال الترهيب والترغيب

هذا النظام مفيد للولايات المتحدة. ويستغبي المرء نفسه، لو ظن أن التحدي الإيراني لأميركا سوف يدفع واشنطن إلى بناء نظام جديد يحترم حقوق العراقيين في ثروات بلدهم. فمصالح الشركات الغربية لم تتضرر. والتحدي نفسه، مجرد تنافس ظاهري على من تكون له الكلمة العليا في نهب العراق وليس إعادة إعماره.

هذا النظام لن يتغير بانتخابات. والذين يتحكمون فيه سيظلون هم أنفسهم. ولكن التغيير يمكن أن يتحقق، فقط عندما ينهار النظام ولا يعود قادرا على الوقوف على قدميه.

كيف يمكن لذلك أن يحصل؟

هناك طريقان: الأول، الكفاح المسلح. ويجب أن يكون ساحقا ووحشيا إلى درجة تثير الرعب، حتى ترتعد الفرائص.

العديد من مدن العراق تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها وتطرد الميليشيات. ويجب أن يتجند كل مواطنيها للدفاع عنها. ولئن كانت حكومة المافيات تستطيع في السابق أن تستخدم كل ما لديها من أسلحة، فإنها في ظروف الانتفاضة الراهنة لن تتمكن من بلوغ هذا المبلغ. سوف تضع رهانها على العصابات المسلحة، وهذه أجبن من أن تقاوم طويلا، و"فضائييها" أكثر عددا من مجنديها الحقيقيين.

والثاني، الحريق الشامل، بحيث لا يعود هناك طريق مفتوح، ولا ميناء يعمل، ولا حقل نفط يُنتج، ولا أنبوب يحمل نفطا أو غازا إلا ويُغلق، ولا شبكة كهرباء إلا وتتوقف. هذا الطريق سوف يقود دولة العصابات إلى الإفلاس، وقد يُجبرها على الفرار بما خف حمله مما نهبت.

وقد يمكن الجمع بين هذين الطريقين. والانتخابات، لكي تكون حقيقية ومثمرة، يجب أن تكون في آخر الطريق وليس أوله، حيث الفساد هو المرتع، والعصابات هي الصندوق.

السؤال المحض الذي بقي معلقا، منذ أول الغزو إلى يومنا هذا هو: لماذا ظل النفط يجري، بينما الكل يرى أنه يمول دولة العصابات والقرود؟

الإيرانيون أنفسهم يأخذون الآن بالحريق كطريق للخلاص من وليهم السفيه. فلماذا لا يأخذ به العراقيون، ليتخلصوا من قروده؟ وهل من حاجة لانتظار الخديعة أن تتم؟

هذا نظام يتوجب أن يُقتلع من جذوره. لا أن تُقطع بعض أغصانه عن طريق انتخابات يعود ليفوز بها القرود والفضائيون.

عشائر الجنوب للمالكي: ردها علينا إن استطعت

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

محافظة ذي قار ترفض العتب، الذي وجهه إليها رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، لتشييعها وزير الدفاع الأسبق الفريق أول الركن سلطان هاشم، الذي قضى في سجن الحوت بالمحافظة نفسها.

قالت جماهير المحافظة، في رسالة غاضبة إلى المالكي "نعم شيّعنا سلطان هاشم أحمد وسنتحر له الأضحية، فردّها علينا إن استطعت".

في رسالتها، أكدت الجماهير، التي نشرها الناشط في الحراك الشعبي العراقي، عدي الزيدي، ونشرتها أيضا العديدُ من مواقع المحافظة "نقولها لك وبالفم الملآن، لنا الشرف أنّنا قاتَلْنا أسيادكَ في طهران بقيادة سلطان، وعدنان، وشنشل، ورباط، والحاج حنطة، وإياد فتيح، وكل ضبّاطنا الأبطال مع حفظ الألقاب".

وأكدت رسالة الجماهير أن "ذي قار عروبية عراقية أصيلة، تعرف أبطالها وتكرّمهم، وتعرف أعداءها وتذلّهم، وأكيد أنكم في حزب الدعوة، لن تنسوا تشييع أبناء ذي قار للملحن العراقي الكبير، طالب القرغولي، في الوقت الذي أهملوا جنازة مدير مكتبكم في ذات المنطقة، والذي توفيَ في نفس اليوم.. وكذلك لن تنسوا ما فعله الثوار بالجنازة الرمزية لسليماني والمهندس، بينما كرَّموا سلطان، كما يستحق كعراقي لم يهادن ولم يبع بلده للأعداء".

والواقع، أن التشييع الذي جرى لسلطان هاشم وردود الأفعال تجاهه، لم يجر في العراق ولم يحدث إلا له ولوزير الدفاع الأسبق عدنان خيرالله، وهو ابن خال الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، ما جعل باحثين ومراقبين سياسيين يعدّون عتب المالكي للعراقيين، الذين شاركوا في تشييع جنازة سلطان هاشم، زلة سياسية من المالكي، زادته بعدا عن العراقيين، أكثر مما هو بعيد عنهم، الآن، فهو لا يدري ما يدور حوله، ولم يفطن للوعي الشعبي، الذي عبرت عنه ثورة أكتوبر المستمرة، منذ عشرة شهور، والتي جعلت العراقيين ينبذون كل من جاء بعد سنة 2003 وفرضه الاحتلال عليهم.

وزادت عشائر الجنوب الشيعية على ذلك بأن أرسلت وفودا عنها للمشاركة في تشييع هاشم بمدينته الموصل.

ويقول دبلوماسي عراقي كبير "إن اتهام صدام حسين بالدكتاتورية لم يعد له معنى، فلم يكن العراق قبله ديمقراطيا ولا أصبح كذلك بعده، بعد أن اتضح أن كل القوى، التي حاربت صدام في عهده كان هدفها انتزاع السلطة ومغانمها لا غير، ولم تكن تسعى من أجل الديمقراطية، بل إن معظمها، على اختلاف مذاهبه الدينية، كان ينتمي إلى الإسلام السياسي، ويعد الديمقراطية من المحرمات في قاموسه السياسي، فهي أقرب إلى الكفر، إن لم تكن، بذاتها، كفرا بواحا".

ويضرب مثلا بإبراهيم الاشيقر (الجعفري)، الذي أصبح رئيسا للحكومة، التي نصبّها الأميركيون في بغداد، وكان الرجل الأول في حزب الدعوة حينئذ، عندما أجاب عن سؤال يتعلق بالديمقراطية قائلا "إننا نأخذ من الديمقراطية آلياتها فقط (ويقصد صندوق الانتخاب)، أما الديمقراطية كفلسفة فإننا نرفضها قطعا"، أي أنه يقبلها شكلا ويرفضها مضمونا، وعندما خلفه، في موقعه، نوري المالكي، زاد على ذلك بأن أعلن صراحة معاداته للعلمانية والحداثة، وأعلى من رايته الطائفية على راية الوطن.

ما زاد الطين بلّة، هو ما سماه الاحتلال الأميركي للعراق، في العقد الماضي، بالعملية السياسية لإقامة "عراق ديمقراطي جديد"، كانت أكثر سوءا بما لا يقاس عن تجربة البريطانيين في العراق في النصف الأول من القرن الماضي.

الطبقة الحاكمة، التي أنشأها الاحتلال الأميركي واقتصرت مؤسسات الحكم عليها، بما فيها البرلمان، ارتكبت من جرائم الفساد والنهب ما ليس له شبيه بحجمه في العالم، بل وفي التاريخ الإنساني كله. هذا فضلا عن جرائم القتل والإبادة والتهجير وغيرها.

وهكذا رأينا "ديمقراطية" تقوم على ركني الفساد والإرهاب، وتقبل بها أحزاب الإسلام السياسي، التي حوّلت الناس إلى قطعان تقودها إلى الهلاك ذئاب بعمائم، وجعلت الانتماء إلى الخرافة بديلا من الانتماء إلى الوطن، وخرّبت العراق لكي لا يفكر أحد أنه الوطن أو يمكن أن يعود وطنا يجمع بين الأرض والحرية والحضارة.

ويأتي "عتب" المالكي، المبطن بالتهديد، على العراقيين المشاركين في تشييع سلطان هاشم، في هذا الوقت، الذي وعى فيه الجميع ذلك، وتوصلوا إلى قناعة أن الدكتاتورية أفضل من الديمقراطية الفاسدة القائمة على التزوير، لأن الدكتاتورية نظام، أما الديمقراطية الفاسدة فهي فوضى وخراب، والنظام، بكل تأكيد، أفضل من الفوضى.. الدكتاتورية قد تبني دولة قوية لكنها تضعف المجتمع، والديمقراطية الفاسدة تهدم الدولة وتخرّب المجتمع، وهذا هو حال العراق اليوم، يعيش حالة اللادولة، حسب الوصف، الذي شاع بين العراقيين، وتسيطر على مقدراته سلطات ميليشياوية لم تكتف بإيقاف تطوره الحضاري، بل أعادته القهقرى بما ينحط به قرنا من الزمان.

> الطبقة الحاكمة في العراق التي أنشأها الاحتلال الأميركي واقتصرت مؤسسات الحكم عليها بما فيها البرلمان ارتكبت من جرائم الفساد والنهب ما ليس له شبيه في العالم بل وفي التاريخ الإنساني كله

ليس هناك من طريق إلى الديمقراطية، حسب الدبلوماسي العراقي الكبير، من دون إسقاط ما يسمى بالعملية السياسية بهياكلها كلها وما اعتمدته من سياسات مشبوهة ومنحرفة، وتطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين وأصحاب الشهادات المزورة ومن ليس لديه روح الانتماء إلى الوطن العراقي، فطريق الثورة لا بد أن يشمل إجراء تغييرات جوهرية في بنية المجتمع ومؤسساته وفي الثقافة السياسية السائدة.

هناك مسافة ضوئية يتعذر إجراء قياس معها بين من وصفه العراقيون "نجم العراق الزاهر الشهيد سلطان هاشم"، وبين من وصفوه "جاسوس العصر بطل الكراهية في عراق ما بعد التاسع من أبريل 2003 نوري المالكي".

يقول صحافي عراقي كبير، في مقالة نشرها "عندما يُقيّم التاريخ العراقي المعاصر، مسيرة سلطان هاشم في سلك الجندية، وواجباته الوطنية، ويقارنها مع سيرة نوري المالكي الحزبية والسلطوية، فإن الحق يظهر ساطعا، يحتفي بسلطان، العراقي النبيل، والعربي الأصيل، ويستنكف من الإشارة إلى المالكي".

نوري المالكي يشعر بالنقص، لأنه كان مرضيا عنه، في النظام السابق، فهو لم يُرصد ولم يراقب، ولم يُعتقل، أو يُسجن، بالعكس فقد كان يتكئ على أقاربه وأولاد عمومته من البعثيين، الذين لم يقصرّوا معه، وكان يحظى برعاية جهات أمنية على مدى سنوات، لعدم وجود نشاط سياسي مؤثر، في اضبارته، التي ظلت محفوظة، في مديرية تربية بابل في الحلة، حتى سبتمبر 2003، ثم اختفت فجأة، وواضح أنها سُرقت، وربما أتُلفت، لأنها وثيقة، تكشف كذب ادعاءاته في النضال والجهاد ضد نظام البعث.

خاتمة القول إن العراقيين خرجوا من كل مدينة وبلدة ودار يلقون تحية السلام الوطني لرجل عاش بطلا وقضى شهيدا من أجل وطنه وأمته، وتلك شهادة الحرية الكبرى في وجدان النهرين، وذهب عتب المالكي وتهديداته عبثا، بل أصابه من تصريحاته الأخيرة ضررا أضيف إلى الضرر الذي أوقعته عليه ثورة أكتوبر الشبابية التحررية، التي تطالب بتقديمه إلى المحاكمة على جميع الجرائم والمفاسد، التي اقترفها خلال ولايتي حكمه.